تأثير العولمة على التعليم العالي

الدكتورة شمسة بوشنافة
جـامعة الاغـواط

ملخص:

إن التطور السريع لمجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي صاحبت العولمة في بداية القرن 21، شكلت تحدي هام للتعليم العالي، حيث تواجه الجامعات مشكلة طرح سياسة جديدة في مجال التعليم العالي طبقا لبنود اتفاق الغات الخاص بتجارة الخدمات وذلك لتحقيق أهدافها وتحسين نوعية التعليم وعليه، فان هذا المقال يناقش التحديات والفرص التي تفرضها العولمة على التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، حوكمة الجامعة، تجارة المعرفة، الاقتصاد المعرفي والجامعة.

Résumé

L'avènement de la société du savoir et le développement rapide des technologies d'information et de communication, qui ont accompagné la mondialisation en ce début du 21 siècle, constitue un défi important pour l'enseignement supérieur. Les universités sont confrontées au problème de penser une nouvelle politique d'éducation supérieur, conformément aux dispositions de l'Accord général sur le commerce des services pour atteindre leurs buts et améliorer la qualité de son enseignement supérieur. Ainsi cet article traite les défis et les opportunités qu'impliquent la mondialisation sur l'enseignement supérieur.

مقدمة:

تعرف المنظومة المعرفية تطورات هامة أبرز مظاهرها ما تعرفه مؤسسات التعليم العالي من إعادة النظر في برامج التعليم وفي المناهج وفي الوظيفة التقليدية لجامعة، تماشيا مع حركة التغير الاجتماعي والتطورات العلمية الحديثة مثل مجتمع المعرفة والجودة الشاملة، التي فرضت التمييز بين التعليم العالي التقليدي والتعليم العالي الحديث أو ما أصبح يطلق عليه التعليم عن بعد والجامعة التجارية، وتعدد بذلك دور الجامعة بعدد أنواع التعليم وخاصة في مجال توليد الأفكار وإنتاج زبائن للأسواق التجارية المتعددة، وعليه فان موضوع مقالنا يتمحور حول مناقشة انعكاسات العولمة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على التعليم العالي والتحديات التي تفرضها على مؤسسات هذا التعليم وذلك من خلال المحاور التالية: المحور الأول: مفهوم التعليم العالي وأهميته في التنمية، والمحور الثاني: مفهوم العولمة وأبعادها، والمحور الثالث: انعكاسات وتبعات العولمة على التعليم العالي.

المحور الأول:مفهوم التعليم العالي وأهمية.

يعرف إعلان باريس لسنة 1998، التعليم العالي، بأنه كافة أنواع الدراسات أو التأهيل والتدريب على البحوث التي تقدم بعد الثانوي سواء في الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى، التي تعترف السلطات المختصة، بأنها مؤسسات التعليم،[1] كما يعرف التعليم العالي أيضا، بأنه المرحلة التعليمية المكملة للمراحل التعليمية السابقة وهو وهو كل أنواع التعليم التي تلي المرحلة الثانوية وتهدف إلى تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم في شتى العلوم، وتكتسي هذه المرحلة، أهمية خاصة في كل الدول، لأنها مصدر الموارد البشرية والطاقات التي تعتمد عليها التنمية بكل أشكالها. كما يشير مفهوم التعليم العالي إلى أخر مرحلة من مراحل التعليم الثانوي، التي يتم داخل كليات وجامعات ومعاهد، وهو بذلك كل أنواع الدراسات والتكوين الموجه التي تتم على مستوى مؤسسات تعليمية معتمدة من قبل السلطات الرسمية للدولة،[2] ويستخدم مصطلح الجامعة والكلية والمدارس العليا للتعبير عن التعليم العالي باعتبارها أعلى أعلى المؤسسات المتعارف عليها في هذا الطور من التعليم .

ويمثل التعليم بصفة عامة أساس بناء واستدامة الحضارات، وهي أهمية أكد عليها الكثير من العلماء والمفكرين، فقد أقر أدم سميث بدور التعليم في تزويد المجتمع بالقدرات والمهارات واعتبر الأموال التي تنفق على التعليم جزءا من ثروة المجتمع، واقر من جانبه الفريد مارشال، بان ما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع رأس المال، والتعليم في نظر شولتز ودينسون يساهم في زيادة الدخل القومي من خلال رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة، فبحسب دنسون، فان الاستثمار في التعليم ساهم بنسبة 23% من معدل الزيادة في الدخل القومي الأمريكي خلال الفترة الممتدة ما بين 1910-1960 عبر رفع مؤهلات اليد العاملة.[3]

---

[1]- خالد بن محمد حمدان العتيبي. استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة.ص37. في :
faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=4627037

[2]- نوال نمور.كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثارها على جودة التعليم العالي :دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة.رسالة ماجيستير .تخصص إدارة موارد بشرية. جامعة منتوري، قسنطينة.2011-2012. ص14-15

[3]-نفس المرجع.38-39.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ومن هنا، فان وجود الجامعة ومؤسسات التعليم العالي يقترن بتحقيق ثلاثة أهداف متداخلة ومتكاملة فيما بينها وهي الفكر والعلم والحضارة، وهو ما يجعل هذه المؤسسات، مؤسسات اجتماعية تتولى قيادة التطور الحضاري والتغير الاجتماعي عبر المناهج والمقاربات التربوية والمحافظة على التواصل الفكري للأجيال وإعدادها ونقل وبناء المعرفة، هذه الأخيرة التي تعتبر أولى دعائم التقدم والرقي الحضاري، وفي ظل ما تعرفه المرحلة الحالية من تنامي التطور التكنولوجي والاقتصاد المعرفي، أصبحت القيمة المضافة تمثل الرهان الاستراتيجي الذي تسعى الدول إلى تسويقه، وهو ما أدى إلى تضاعف الدور العلمي والاجتماعي والاقتصادي للجامعة في إنتاج السلع المستحدثة وفتح أسواق جديدة والتحكم في رغبات المستهلك عن طريق دراسة المستهلك وأنماط الاستهلاك وتقوية دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة.

ووعيا بهذا الدور الجديد للمؤسسات التعليم العالي، سعت الدول المتقدمة مبكرا إلى وضع أسس الاقتصاد المعرفي وذلك بتطوير أساليب البحوث في الجامعات وربط الجامعة بالمؤسسات الصناعية وإنشاء تركيز إقليمي لشركات تشمل مصانع وموردي بضائع وموفري خدمات في قطاع صناعي واحد أو أكثر وهو تركيز إقليمي يتم دعمه ببنية تحية تتشكل من الجامعات والكليات ومؤسسات البحوث ومؤسسات مالية ونظم وخدمات ووسائل نقل واتصالات متقدمة، سعيا منها لزيادة كفاءة عملية الابتكار والتحكم في القرار السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي.[1]

إن المحافظة على هذه الأهمية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة،أصبحت تشكل التحدي الأكبر للدول في ظل ما تطرحه العولمة التكنولوجية والاقتصادية والثقافية من سبل جديدة لإدارة هذا التعليم والرفع من جودته واستثمار عائداته في جميع الميادين. فقد كان للتحولات الهيكلية التي نتجت عن العولمة، تأثير واضح على المنظومة المعرفية كاملة وعلى التعليم العالي بصفة خاصة، الأمر الذي دفع بالعديد من دول العالم إلى إعادة النظر في إستراتيجيتها في هذا القطاع.

المحور الثاني :مفهوم العولمة أبعادها .

العولمة كظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية، تشير لغويا إلى جعل الشيء وتطبيقه عالميا ويطلق عليها البعض مصطلح الكوكبة، وأكد Arokiasamy، إلى أن العولمة تشير إلى حركة تبادل المعرفة بين البلدان على نحو متزايد، يشمل المعرفة التي تقود إلى المنافسة بين أفضل العقول في العالم، ليس على مستوى المؤسسات الاقتصادية فحسب،

[1]- مركز الدراسات الإستراتيجية .إشراف عصام بن يحي الفلالي .دور مجتمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي . نحو مجتمع المعرفة.سلسلة .الإصدار السابع والعشرون.2010. ص17-18.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنما على مستوى الشركات التي تتولى عملية تدريب تلك الأدمغة كذلك، ويمكن أن تشمل عملية التدفق تلك، تدفق المعرفة والتقنية والأفكار والقيم عبر حدود تلك البلدان. كما تشير العولمة أيضا إلى امتلاك القدرة على نقل الزمان والمكان من خلال القدرة على استخدام ثورة المعلومات والتكنولوجيا، ويرى ريحان أن وضع تعريف شامل للعولمة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عمليات وهي: ضمان انتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعة لدى كل الناس وتذويب الحدود بين الدول وأخيرا زيادة معدل الجماعات والمجتمعات والمنظمات وعليه، فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والسلع والمعلومات بين الدول على النطاق الكوني.[1]

وهو ما يجعلها عملية تغيير شاملة ومستمرة، تنطوي على العديد من عمليات الانتشار والتحول للظواهر الاجتماعية والعوامل الفاعلة فيها، والتي لا تقف عند حد أو تمنع من قبل حاجز أو قانون، و يتزايد الوعي فيها بإمكانية صيرورة البعد المحلي علميا والعالمي محليا،[2]و يعرف **برتران بادي**، العولمة بأنها عملية تؤدي إلى قيام نظام دولي يتجه نحو توحيد القواعد والقيم والأهداف مع تموقع مجموع الإنسانية ضمنه. **ويري** جون قراي، أنها الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود في التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات .والعولمة في نظر اولريشيك، هي انهيار وحدة الدولة الوطنية **و**المجتمع الوطني وتكون علاقات جديدة وبروز المنافسة والتداخل بين مكونات الدولة الوطنية والممثلين لها من جهة،و الممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأوضاع والقضايا من جهة أخرى.[3]

ويرى" يكن"أن العولمة تعني سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والأموال والأفكار بين مختلف الدول على نطاق الكرة الأرضية، وبالنسبة لعبد المعطي، فان العولمة تمثل عملية تحول تستهدف الانتقال من وضع الدولة بحدودها وقوانينها ونظمها وقراراتها إلى وضع جديد يتخطى بعض ذلك أو كله سعيا نحو تداخل وتفاعل ومشاركة تتجه إلى عالم متفاعل، يتم فيه زوال كثير من هذه الحواجز أو في النهاية كلها، فتتحول إلى عالم واحد' في حين يعتبر شاهين أن

[1]- احمد عوني احمد حسن عمر أغا. الأثر ألتتابعي لأبعاد العولمة وأنماط المدرسة الكلاسيكية في تعزيز الأداء المتميز: دراسة تحليلية من وجهة القيادات الإدارية في المنظمات الصناعية والخدمية في محافظة نينوي- العراق.2012. ص7.
في: www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/8/83.pdf. .

[2]-خالد بن محمد حمدان العتيبي .مرجع سبق ذكره. ص38.

[3]محمد غربي. تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي.ص22-23.في:

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العولمة يقصد بها اتجاه الحركة الحضارية نحو نظام واحد بمفرده في الغالب قوة واحدة،[1]و منه يتضح أن العولمة ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية تحمل العديد من الأبعاد .

أ–البعد السياسي:يشمل هذا البعد **تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها** واعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية والذي يترتب عليه تأكل مبدأ **السيادة**.فالعولمة **السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى المؤسسات العالمية، التي تتولى تسيير العالم وتوجيهه وبالتالي تحل محلها** .و أكد الشهراني، بان العولمة السياسية ترتبط ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال التسعينات ومنافستها للدول في المجال السياسي، ومن ابرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوربية. [2] أما نيفين مسعد، فإنها تعتبر العولمة السياسية، انتهاء لدولة الرفاهية وتحولها إلى دولة تنافسية .[3]

إن الدولة التي كانت الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات، أصبحت كما يرى ريتشارد فويك، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات في عالم يزداد انكماشا وترابطا، فالقرارات التي تتخذ في أية عاصمة من عواصم العالم، سرعان ما تنتشر بسرعة في العالم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره. وترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى الإقليمية والعالمية والمحلية الجديدة،كما تعني العولمة السياسية،نشر القيم الغربية في مجال السياسة والدعوة إلى الأخذ بالديمقراطية الغربية بوصفها نظاما للحكم وبالتعددية السياسية وحرية التعبير وحقوق الإنسان.

ب–البعد الاقتصادي.إن العولمة بدأت كعملية اقتصادية، برزت مع تطور ظاهرة الاعتماد المتبادل بين دول العالم والذي صاحبه تدفقات مالية وتجارية وبشرية هامة، أدت إلى القضاء على الحدود الجغرافية التي طالما مثلت الحصن المنيع للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعولمة الاقتصادية عملية تاريخية تكرس التطور البشري والتكنولوجي والاقتصادي،يعرفها البنك الدولي، بأنها نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج كراس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة

www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles.../article_02.pdf

[1]– محمد سعيد أل عياش الشهراني. أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني. رسالة ماجستير في القيادة الأمنية .جامعة نايف العربية للعلوم العربية .كلية الدراسات العليا. قسم العلوم الشرطية. القيادة الأمنية. 2006. ص 32-33.

[2]– احمد عوني احمد حسن عمر أغا.مرجع سبق ذكره. ص 9.

[3]– اشرف غالب ابوصالحة. تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي(1991-2011) .رسالة ماجستير في العلوم السياسية.كلية الآداب والعلوم الإنسانية.جامعة الشرق الأوسط.2011-2012. ص62.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطراف، القاعدة والذي يؤدي في النهاية، إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وعموما، فان مفهوم العولمة الاقتصادية يتمحور حول العديد من العناصر أهمها:[1]

-إزالة الحدود فيما بين الدول وتخفيف قبضة الدولة الوطنية على حدودها.

-ازدياد حرية حركة رأس المال والبضائع والمنتجات فيما بين الدول.

-تدويل عملية الإنتاج وعدم الاكتفاء بتدويل عملية التوزيع والتسويق.

-اتجاه الاقتصاد إلى مزيد من التكامل على مستوى العالم.

-تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر خاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية.

-تعاظم دور وسائل الإعلام والمعلومات في الإدارة والمراقبة.

وتظهر انعكاسات العولمة الاقتصادية خاصة، على المستوى الاجتماعي من خلال ما سمي بالاختلال الاجتماعي، فالدمج بين النمو الاقتصادي وفقا لآلية السوق والتنمية الاجتماعية ووفقا لحاجيات المجتمع ورفاهيته المادية وازدهاره الثقافي، يستوجب نموذجا نظريا لوضع الاستراتيجيات وهذا النموذج يجب أن يكون وطنيا .فلا يمكن تحقيق نظام السوق الاجتماعي، إذا لم يتم تفعيل الاستثمار العام والخاص والمشترك على أوسع نطاق ويقصد بالتفعيل، ترشيد الاستثمار وإزالة العوائق الفنية ووضع دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئة رشيدة وواقعية بعيدة عن العوائق والقوانين التي تعيق الأداء الاقتصادي، إن الدول النامية تعمل على إيجاد هامش من المناورة والتحكم من خلال سياسات فتح الأسواق، وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي.

ج-البعد التكنولوجي .

تشكل تكنولوجيا المعلومات، أهم تطورات وأدوات العولمة والتي أدت إلى إحداث تقدم واسع في مجال المعلوماتية سواء لجهة تسهيل عملية الحصول على المعلومة أو لجهة فتح أفاق جديدة أمام الإرباح وتوسيعها في مختلف القطاعات الاقتصادية وبذلك، وفرت التكنولوجيا قنوات اتصال عابرة للحدود.كما يمثل التحالف بين الثقافة والتقانة ذروة القدرات، التي تقدمها العولمة في الحقل الثقافي، حيث تمكنت من اختراق الحدود الثقافية انطلاقا من مراكز صناعة وترويج النماذج الثقافية، ذات النمط الغربي حيث زالت الحدود لصالح الثقافة الغربية بسبب التكنولوجيا الحديثة واحتكارها وسائل الاتصال، حيث تحتكر أربع وكالات أنباء عالمية باسم

[1]- احمد إبراهيم ملاوي .التحولات الاقتصادية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي الدولي. عولمة الإدارة في عصر المعرفة .جامعة الجنان .طرابلس-لبنان.15-17 ديسمبر2012..ص5- 6.في:www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/9/142.**pdf**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأربعة الكبار، 80%، من فيض المعلومات كما تتحكم 10 مجموعات إعلانية في 80%،من إجمالي الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة والذي وصل إلى 250 مليار دولار سنويا وتتحكم أربع مجموعات إعلام رئيسية في 90% من الصحف البريطانية وفي الانترنيت يستولي 100موقع على 80%من إجمالي الزوار،بينما تتنافس الخمسة على الباقي. [1]

ومن جانب أخر،أدى اعتماد مختلف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأسواق إلى رفع قدرة اليد العاملة الإنتاجية، وزيادة كمية الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الإنتاج بين عامي 1974 و1990، بنسبة 1.4 % سنوياً. وبين العام 1991 والعام 1995، كان النمو طفيفاً إذ بلغ 1.5% سنوياً فقط. أمّا من العام 1996 إلى العام 2005، وبالاستناد إلى مكتب إحصائيات العمل، فقد قفز نمو الإنتاج السنوي من 1.5% إلى 4% ويعود ذلك إلى الاستثمار الذي وظّفته الشركات في مجالات تكنولوجيا المعلومات من تجهيزات وبرامج وخدمات، إن هذا النمو الاستثنائي في إنتاجية العمل مضافاً **إليه** الارتفاع السريع في نسبة استخدام الإنترنت من قبل أصحاب الأعمال والأفراد على حدّ سواء، شكّلا مؤشراً لخبراء الاقتصاد والمحللين ليعتبروا، أن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت تملك "اقتصاداً جديداً"، وبحسب هذا الرأي، فإن من خصائص الاقتصاد الجديد أنه يتمتع بنسبة إنتاجية أعلى ومستدامة وبوجود شركات متعددة المؤهلات وتتمتع بدرجة عالية من المرونة وأخيراً بتخفيض مخاطر التقلبات التي تطرأ بشكل دوري على النشاط الاقتصادي (ما يعرف بالدورة الاقتصادية). [2]

إن العولمة ظاهرة عامة شملت جميع الجوانب الحياتية، وأصبحت أثارها واضحة وتتطلب تكييفا ولا سيما في مجال التعليم العالي، الذي يعبر أكثر الميادين المطالبة بإحداث تغيرات في نظامه ومناهجه لإنتاج أفراد ذو قدرات ومهارات تتحكم في ميكانيزمات العولمة في كل الميادين.

المحور الثالث – نتائج وتبعات العولمة على التعليم العالي.

لا جدال في أن التعليم باعتباره مؤسسة فكرية، يعتبر الهدف المحوري لأية عملية تنموية في المجتمع والعولمة هي أيضا وبالدرجة الأولى، عملية فكرية تعتمد على تسويق أفكارها وتبرير اتجاهاتها، وانطلاقا من أن الفكر هو وعاء إي تغير يتم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فان التعليم العالي في ظل العولمة يتجه إلى تكريس أولا قيم هذه العملية ويعمل على تطوير المورد البشري ليكرس النهج المعولم ويسهر على تنفيذ برنامجه، وبذلك تمثل مؤسسات التعليم العالي جزءا من عملية العولمة وأيضا احد أهدافها وأدواتها، فعملية التغيير التي مست

[1]– عبد الغني عماد. الثقافة والعولمة والتقانة. ص9. في: www.tourathtripoli.org/.../al3awlama%20w%20alssak .

[2]–.التكنولوجيا والعولمة. ص 7–8.في: www.**globalization**101.org .

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعمق البني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية خاصة في الدول النامية، لها انعكاسات هامة على النظم المعرفية الوطنية بكل أطوارها والتي لخصتها دراسة لماكجين في 1997في:[1]

– إن تنفيذ اللامركزية، أدى إلى إنتاج المعرفة في أماكن العمل، و هذا العمل بدأ يهدد المكانة المتميزة للجامعات، من حيث المناهج ومصادر المعرفة وطرق التقييم.

– من استجابات التعليم العالي للعولمة، الوعي بالثقافات وزيادة المعرفة والمهارات وأزمة المنافسة وعمليات خصخصة التعليم وتوحيد التخصصات والمناهج وتسهيل تبادل الطلاب وخريجي الجامعات عبر الحدود.

– الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي بتبادل المعرفة والطلاب والمعرفة، أو ما يسمى بتدويل التعليم العالي.

و عموما نشير إلى أن أثار العولمة على التعليم العالي، شملت العديد من النواحي التي يمكن وصفها بالايجابية وهي :

أ–تدويل وتحسين فرص التعليم العالي، تشير عملية التدويل إلى البعد الدولي وتعدد أنشطة الجامعات ومراكز البحث العلمي على مستوى التعليم العالي، وهي عملية أصبحت تشكل أولوية 73%، من مؤسسات التعليم العالي في العالم وتجارة التربية، فالعولمة إذا كانت تعرف بأنها تدفق رؤوس الأموال والتبادل الحر، فإنها في تعريفها الموسع تشمل تنقل التكنولوجيا، الخدمات الاقتصادية، المعرفة، القيم، الثقافات والأفكار. فهي مسار يتكرس بنزع الحواجز في وجه التبادل واندماج كبير للاقتصاديات الوطنية ، كما تعرف العولمة أيضا بأنها اندماج الاقتصاديات والمجتمعات عن طريق التنقل العابر للحدود للمعلومة، الأفكار والتكنولوجيا والخدمات، وبتطبيق هذه المفاهيم على التربية، فان العولمة تعني توحيد النظام التربوي العالمي عبر تسهيل التنقل الحر للطلبة والمدرسيين من خلال تخفيف العراقيل بمختلف أنواعها، كما يعني المسار الذي يسمح باندماج الأنظمة التربوية الوطنية والإقليمية في الأنظمة العالمية. وتدويل التربية يعني نفس الشيء،حيث أن قوى العولمة أدت إلى تقوية قوى تدويل التربية، و عليه فان تدويل التعليم العالي ينظر إليه عادة على أنه امتداد طبيعي لاندماج الأنظمة التربوية الوطنية في الأنظمة التربوية والتعليمية العالمية، استجابة للتوترات التي تولدت عن موجة العولمة، التي أدت إلى ارتفاع الطلب على التعليم العالي ودفعت إلى تدويله. [2]

[1] –اخالد بن محمد حمدان العتيبي .مرجع سبق ذكره. ص32.

[2] - Jandhyala B.G. Tilak . Marchandisation de l'enseignement supérieur : l'impact de l'Accord général sur le commerce des services (AGCS).P19-21-22-23.In : *unesdoc.unesco.org/images/0021/002149/214997F.pdf*

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وفي هذا الإطار، اعتمدت منظمة اليونسكو إستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 1998، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي وبوصفه احد معايير تقييم مؤسسات هذا التعليم والبحث العلمي، كما دعت جميع هذه المؤسسات إلى إضفاء البعد المتعدد الثقافات عبر هيكلة أنشطتها.[1]

وقد دفعت عملية تدويل التعليم العالي إلى منافسة كبيرة بين المؤسسات التعليمية الغربية من اجل التمركز في الدول النامية وإقامة أقطاب جامعية على غرار قرية دبي، Dubai Knowledge Village،التي تم إنشاءها في سنة 2003 وتضم 25 جامعة من العديد من الدول وتستقطب بذلك العديد من المستثمرين الأجانب بإغراءات انعدام الرقابة على الأرباح وتحويل الأموال، إلى جانب La global schoolhouse، في سنغافورة والذي يضم 16 جامعة أجنبية والقطب الإقليمي المعرفي بهانغ كونغ، وتتزعم الدول المتطورة المطالبة بعملية التدويل للاستحواذ على عائدات سوق خدمات التربية، للإشارة فان عائدات هذه السوق خارج الولايات المتحدة تمثل 111 مليار دولار في السنة، وحسب تقديرات Mrrill Lynch، فان عدد زبائن التعليم العالي بلغ 32 مليون طالب خلال سنة 2008 وبلغت قيمة تجارة التعليم العالي نحو 40 مليار دولار في سنة 2006 وبلغت القيمة الإجمالية لصادرات التربية تجاه الدول النامية لأكبر خمس دول مصدرة وهي (الولايات المتحدة،المملكة المتحدة،كندا،استراليا،نيوزيلاندا) ما يفوق 28،3% مليار دولار في سنة 2005، بنسبة 50% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية،21% للملكة المتحدة و20% لاستراليا، حيث تعتبر التربية المنتوج الثالث لاسترالي والذي ساهم ب12مليار دولار في الاقتصاد سنة 2008.و تستحوذ الدول الثلاثة وهي الولايات المتحدة، المملكة المتحدة واستراليا أكثر من 90% من إجمالي صادرات خدمات التربية بالدولار والباقي تتقاسمه كندا ونيوويلاندا، كما تنطوي عملية التدويل هذه على استفادة الدول المتطورة أيضا من المواهب والكفاءات العلمية، لهذا أصرت على إقحام قطاع التربية في مفاوضات ألغات. [2]

ومن جانب أخر، ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تحسّن فرص التعليم للعديد من شرائح المجتمع بفضل تسهيل عملية التواصل عبر الانترانت والتعليم عن بعد ووفرة المواد التعليمية على الإنترنت أو تلك التي تنتشر عبر الأقمار الاصطناعية وهذا ما أدى إلى توسع التعليم العالي.

[1] – معتز خورشيد. محسن يوسف. حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر.مصر:مكتبة الإسكندرية. 2009. ص16

[2] – Jandhyala B.G. Tilak . Op-cit.P56-57-79-

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب–ازدياد الطلب على التخصصات التقنية في إطار اقتصاد المعرفة. يسمى أيضا باقتصاد المعلومات، اقتصاد الخبرة، قتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي والاقتصاد الالكتروني، وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه : " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية"[1].

وأثرت التغييرات التي استحدثتها تكنولوجيا المعلومات في بنية وأداء الاقتصاد على القوة العاملة، فإدخال التكنولوجيا الرقمية الجديدة على مختلف قطاعات الاقتصاد، أوجد طلباً جديداً كثيفاً على الخبراء في المجالات التالية: تطوير برامج وإدارة أنظمة الكمبيوتر والمعلومات وخدمات الدعم التقنية وتصنيع الأجهزة ذات القدرة التكنولوجية العالية، اقتصاد المكتبات .فالقوى العاملة في هذا المجال، خدمة وتصنيعاً، ارتفعت من 3.5 مليون إلى 4.8 مليون بين عامي 1993 و2002 في الولايات المتحدة،علماً أن ما يزيد عن 60% من العمال الأميركيين هم من عمال المعرفة، ويطلق على هذه الشريحة أيضاً اسم "العمّال الرمزيين"، لكونهم نادراً ما يستعملون الأداء الجسدي أو اليدوي في مهماتهم، بخلاف نظرائهم الصناعيين الذين يقضون معظم أوقاتهم يعالجون المعلومات بدلاً من الآلات.[2]

وبالمقابل أدت عملية ارتفاع الطلب على القوى العاملة ذات الخبرة التكنولوجية العالية، إلى انخفاض **الطلب** على اليد العاملة العادية في مختلف القطاعات التي بادرت إلى استبدال هؤلاء العمال أو بعضهم بأجهزة الكمبيوتر أو ما شابهها من أجهزة عالية التكنولوجية تستطيع القيام بالوظيفة المطلوبة، وتمّ تسريح الكثير من العمال في القطاعات أو الشركات التي لم تتمكن من اعتماد تكنولوجيا المعلومات الجديدة بالفعاليّة التي استعملتها الصناعات أو الشركات الأخرى التي تقدّم منتجات وخدمات مشابهة.فعلى سبيل المثال، بين العام 1988 والعام 1998 فقد قطاع الصناعة 542000 وظيفة، وحسب التوقعات الصادرة عن مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة الأميركية، تم الاستغناء عن 89000 وظيفة إضافية في قطاع التصنيع سنة 2008.لذلك، فإن الحكومات اتجهت إلى تنويع التخصصات العلمية في التعليم العالي التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتوسيع الوسائل التقنية التلقينية إلى باقي العلوم في إطار البحث عن عصرنة التعليم العالي.[3].

---

[1]–معين السيد. حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية .ص 4.
content/.../04/64.doc-eco.asu.edu.jo /ecofaculty/wp

[2]– التكنولوجيا والعولمة .مرجع سبق ذكره.9. -

[3]–نفس المرجع .ص 9–10.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا التطور التكنولوجي جعل وظيفة البحث العلمي من ابرز وظائف الجامعات، كما أصبحت الجامعة مطالبة بنقل التقنية وتعزيز الابتكار والمساهمة في التعليم المستمر والشراكة المجتمعية من خلال الوظائف التي أصبحت مطالبة بتحقيقها وهي: التعليم المعتمد على تقنية المعلومات المؤدي إلى إنتاج كفاءة المعرفة. البحث العلمي، الذي يقوم على الشراكات في تحويل نتائج البحوث لمنتجات اقتصادية، أي صناعة المعرفة واقتصاد المعرفة. (التعليم المستمر ونقل التقنية والابتكار والشراكة المجتمعية وهو ما يسمى مجتمع المعرفة،الجامعة (المنتجة والجامعة غير المنتجة)[1].

وتكرس هذه الوظائف المهمة،تطور المعرفة، حيث أدت الثورة المعلوماتية إلى تفعيل المعرفة، الأمر الذي أدى إلى تغير مفاهيم القوة والثروة وربط التنمية وزيادة الإنتاج بالقيمة المعرفية أكثر من اعتمادها على القيمة المادية. وقد جعلت التكنولوجيا،المعرفة المصدر الهام للسوق الاستراتيجي المستدام، لذلك أصبح مطلوب من كل الدول رفع مستوى المعرفة عند شعوبها.[2] .

ج–حوكمة الجامعة: يطلق مصطلح الحوكمة لوصف تلك الهياكل والعمليات والأنشطة التي تشارك في التخطيط والتوجيه للمؤسسات والأشخاص الذين يعملون في التعليم العالي، وتهدف الحوكمة إلى خلق منظمة قوية تحقق أعلى مستويات الأداء وتكون مسؤولة أمام المجتمع الذي تخدمه، وينظر إلى الحوكمة على أنها مجموعة من الآليات التي تساهم في فرض الانضباط والرقابة على إدارة الشركة، بما يضمن توجيهها نحو تحسين أداء الشركة بما يخدم مصالح المساهمين، كما ينظر إلى الحوكمة على أنها منظومة من القوانين والقواعد والعوامل التي تتحكم في عمليات الشركة وتتضمن علاقة الشركة بأصحاب المصالح والمجتمع ومجموعة القوانين والتعليمات وقواعد الإدراج وممارسات القطاع الخاص الطوعية، التي تمكن الشركة من جذب رأس المال وتحقيق الأهداف بالكفاءة وتلبية الالتزامات القانونية والاجتماعية.[3]

أما حوكمة الجامعة فإنها، فإنها تشير إلى كيفية قيام الجامعة وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها وأسلوب إدارتها ورصد انجازاتها، فقد شكلت العولمة قوة ضاغطة على مؤسسات التعليم العالي، حيث أصبح التصنيف الدولي للجامعات يرتبط بثلاث عوامل متصلة وهي :تركيز الموهبة وتوفر التمويل والحوكمة، هذه الأخيرة تكمن أهميتها في

---

[1]–عبد القادر بن عبد الله المنتوخ. مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة عن:*kbe.cbe-qu.edu.sa/download/6.pdf*

[2]–أحمد مكي. الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة.عن:

-www.yemen nic.info/contents/**education**/.../22.**pdf**.

[3] احمد محمد برقعان. حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات . المؤتمر العلمي الدولي. عولمة الإدارة في عصر المعرفة .جامعة الجنان .طرابلس–لبنان.15-17 ديسمبر2012..*في:13-8-7*.www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/9/142.**pdf**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساهمة في إيجاد مؤسسات لها مجالس مستقلة أو هيئات حاكمة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات ومراقبة سلامتها المالية والتأكد من فعالية إدارتها،[1]و من ثم ضمان جودة العليم العالي وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبحث العلمي وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجنيب الدولة التبعية العلمية والفساد الأكاديمي.

–د– التوجه نحو خصخصة التعليم العالي وتكتل الجامعات:

من بين أهم أثار العولمة على التعليم العالي تلك الناتجة عن الأولوية التي أصبحت الجامعة تضطلع بها في التنمية الاقتصادية والمبادئ التي نتجت عن ذلك وهي:[2]

–تدويل الجامعة والتوجه نحو ثقافة تنظيمية مستقاة من عالم الشركات.

–تكوين مرتكز حول احتياجات سوق العمل.

–إدماج تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التعليم العالي.

–التوجه نحو تسويق التعليم العالي.

إن تحرير المبادلات التجارية وعولمة تجارة الخدمات، دفع إلى تشجيع وتطوير الخدمات التربوية وتدويل التعليم العالي، الأمر الذي طور من الدور التقليدي للجامعة، كما أدى ارتفاع عائد الجامعة من القطاع الخاص الذي اثر بدوره في عملية التمويل الجامعي ومن ثم أصبحت عملية تكييف الجامعات امرأ ضروريا ومطلوبا. فقد مس تحرير قطاع الخدمات كل الخدمات التي تندرج في التجارة الدولية ومنها قطاع التربية، الذي يضم ضمنه خمسة أصناف من الخدمات وهي: التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي والتعليم العالي، التعليم للكبار وتعليم أخر. ومن جانب أخر، حدد اتفاق التجارة العالمية، أربعة أنماط من التجارة وهي: عرض الخدمات العابرة للحدود : offre transfrontalière de services،(المستهلكين الطلبة الذين يتواجدون في بلدهم)، الاستهلاك في الخارج(التواجد التجاري الممول في دولة أخرى)، الحركية المؤسساتية وأخيرا التواجد للأشخاص الطبيعيين في دولة أخرى (حركة الأفراد).[3]

وتظهر أثار العولمة على التعليم العالي، خاصة في الدول الغربية التي قطعت أشواطا كبيرة في ما يتعلق بتكييف برامجها ومؤسسات التعليم العالي مع تحولات العولمة، حيث تطورت الجامعات الخاصة إلى جانب المؤسسات العمومية، التي توجهت هي الأخرى إلى الإصلاح .أما فيما يخص الجامعات الخاصة، فهناك العديد من المؤسسات

[1] نفس المرجع .

[2] -C. Conti. Mondialisation et enseignement universitaire : grisaille ou ciel azur.P1-2.In : mecara.fpms.ac.be/homepages/mondialisationetuniversite.pdf .

[3]- Jandhyala B.G. Tilak . Marchandisation de l'enseignement supérieur : l'impact de l'Accord général sur le commerce des services (AGCS) . P9.In :*unesdoc.unesco.org/images/0021/002149/214997F.pdf*

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنها *Les universités des corporations*، التي تطورت خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي وصل عددها في 1998 إلى 1600،و من أهمها جامعة *Motorola University*، *Disney, Toyota*، *هذا إلى جانب الجامعات الخاصة، ذات الأهداف الربحية ومنها الجامعة الأمريكية* Phoenix University، والتي وصل عدد طلابها في 2000 إلى 120.000 طالب وقد ارتفع عدد هذه الجامعات في الولايا المتحدة خلال العشر سنوات الأخيرة، إلى 266%، ووصلت في 2002 إلى 625 مؤسسة، توظف 365 ألف طالب. أما في أوروبا الغربية، فان دور المؤسسات الجامعية الحكومية بقيت المهيمن على عملية التكوين ولكن في إطار إستراتيجية التكتل والتي تمثلها جمعية الجامعات الأوروبية للتعليم عن بعد L'association des universités européennes d'enseignement à distance.، والتي تضم 18 جامعة من 14 دولة وتؤطر 900.000 طالب هذا إلى جانب تكتل Europace 2000، والذي يضم 45جامعة ومؤسسة ووكالة وطنية ومحلية.[1]

وإلى جانب هذه المؤسسات، تطورت مؤسسات أخرى مهمتها تجارة خدمات التعليم العالي تشكلت في إطار تكتل بين دور النشر الكبرى، مؤسسات الإعلام مثل BBC ou PBS، وصناعة التعليم العالي والتي تقدم مجموعة من المنتوجات الخاصة بالتكوين(التجهيز) أو المتعلقة بالتكوين وتعمل في إطار الشراكة مع المدارس والجامعات، حيث تشكلت تكتلات conglomérats، تتكفل بالإنتاج الجامعي المتعلق بتقييم التعلم ومن أهم هذه التكتلات نجد الكتل الأمريكي Educom.[2]

وإذا كانت الدول الغربية استعدت مبكرا لتأثيرات العولمة على التعليم العالي، فان الأمر يختلف بالنسبة لدول العالم الثالث التي تعبر المعنية الأولى بتأثيرات العولمة، وقد لخصت وثيقة البنك الدولي لمارس 2002 المعنونة ب Constructing knowledge societies :New Challenges for Tertiary Education.،أهم المحاور التي على هذه الدول التركيز عليها في إصلاح التعليم العالي، إذا كانت تريد تلقي المساعدات وهذه المحاور هي:[3]

[1]- Véronique Brouillette. Nicole Fortin.La mondialisation néolibérale et l'enseignement supérieur.Janvier 2004. In : *fec.csq.qc.net/fileadmin/user_upload/FEC/Dossiers/d11373.pdf.* P19-20-21.

[2]-Ibid.P21-22.

[3]-Ibid.P11-12-13.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*–التنظيم والمحتوى، حيث يقترح البنك الدولي تنويع المؤسسات بين الحكومية والخاصة، الكبيرة والصغيرة، تكون مرنة وتستجيب لمتطلبات السوق وحاجيات الزبائن من الطلبة. كما طالب البنك بضرورة تكييف المحتوى مع التطور التكنولوجي وحاجيات السوق.

*–الحوكمة وإدارة المؤسسات الجامعية، حيث يقترح البنك إنشاء مجالس إدارية تضم إلى جانب الأساتذة او الباحثين، عمال وممثلين عن المجتمع ويطالب البنك بمركزية التمويل وتنويع مصادر هذا التمويل عن طريق الخصصة وإقامة شراكات مع المؤسسات في مجال البحث والتعليم العالي وبيع منتجات البحث العلمي .

*–ضمان جودة التعليم العالي من خلال الانفتاح على ما يقدمه العالم في إطار التعليم الخاص.

*–مهنة الأستاذ، إن مهنة التعليم العالي تطورت بالموازاة مع تطورات المناهج البيداغوجية. فقد تحولت مهمة الأستاذ من ناقل للمعرفة إلى مسهل للتعلم، كما يمكن للأستاذ أن يدرس في العديد من المؤسسات بصفة غير دائمة.

إن هذه الوثيقة تفصح عن اهم التحديات التي يواجهها التعليم العالي في دول العالم الثلث، والتي هي نتيجة طبيعية لانفتاح الاقتصادي وانفتاح التعليم العالي بسبب العولمة وتحرير قطاع الخدمات وخصخصة التعليم العالي، و أهم هذه التحديات هي خاصة منافسة الجامعات الغربية للجامعات المحلية، هجرة الكفاءات إلى الخارج وما يحمله ذلك من أخطار على مستقبل الهوية في هذه الدول وعلى اقتصادها وأمنها.

الخاتمة:

يعد التعليم من ركائز نهضة الأمم وعماد التنمية البشرية ويعتبر المنهج وسيلة لتحقيق الهدف والترجمة الفعلية لأهداف التربية في أية دولة، ويمثل الإنسان محور هذا المنهج وأساسه ولذلك تمثل التنمية البشرية محور العملية التعليمية، التي يجب أن تتكيف مع المتغيرات التكنولوجية والمعرفية على المستوى الدولي، فقد أدت العولمة إلى إحداث تغيرات هامة في المجتمعات وفي جميع المجالات ومنها مجال التعليم العال والبحث العلمي، الذي نعتبره قاطرة أي تغيير، وتبرز تبعات ظاهرة العولمة على هذا القطاع من خلال :–تدويل التعليم العالي وحوكمة الجامعة وازدياد الطلب على التخصصات التقنية، بالإضافة إلى خصخصة هذا القطاع والتوجه نحو تكتل الجامعات.

إن عدم الاستجابة لهذه الضغوطات سوف يؤدي إلى خلق ما يسمى بالفجوة بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الخدماتية، الأمر الذي يؤثر على مخرجات التعليم، ويظهر في مشاكل البطالة والانحراف والعنف، فالجدوة الاقتصادية أو العائد الاقتصادي للتعليم العالي يتحقق بالمهارات الجديدة، التي توفرها النظم التعليمية الحديثة وهنا يصبح التعليم العالي، مصدر المورد البشري الهام لعملية التنمية المستدامة، و من ثم، تراهن الدول على تطوير أدوات

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم العالي والاستثمار في الجامعة باعتبارها إحدى أدوات إدارة مخرجات العولمة الاقتصادية والسياسية وتشكيل العالم فكريا وإعادة هيكلته.

قائمة المراجع.

الكتب.

– معتز خورشيد، محسن يوسف، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مصر: مكتبة الإسكندرية. 2009.

–مركز الدراسات الإستراتيجية، إشراف عصام بن يحي الفلالي، دور مجتمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة ، الإصدار السابع والعشرون.2010.

الرسائل الجامعية

– اشرف غالب أبو صالحة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي(1991-2011)، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط.2011-2012.

– محمد سعيد أل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني. رسالة ماجيستير في القيادة الأمنية . جامعة نايف العربية للعلوم العربية،كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، القيادة الأمنية، 2006.

– نوال نمور،كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثارها على جودة التعليم العالي :دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجيستير، تخصص إدارة موارد بشرية. جامعة منتوري، قسنطينة.2011-2012.

المقالات ومواقع الانترنيت باللغة العربية.

– احمد عوني احمد حسن عمر أغا. الأثر التتابعي لأبعاد العولمة وأنماط المدرسة الكلاسيكية في تعزيز الأداء المتميز: دراسة تحليلية من وجهة القيادات الإدارية في المنظمات الصناعية والخدمية في محافظة نينوي-العراق.2012.: www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/8/83.pdf.

– احمد إبراهيم ملاوي .التحولات الاقتصادية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي الدولي. عولمة الإدارة في عصر المعرفة .جامعة الجنان .طرابلس لبنان.2012. www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/9/142.**pdf**.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احمد محمد برقعان. حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات . المؤتمر العلمي الدولي. عولمة الإدارة في عصر المعرفة .جامعة الجنان .طرابلس-لبنان.15-17 ديسمبر2012.
www.jinan.edu.lb/conf/MGKE/9/142.**pdf**

احمد مكي. الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة .www.yemen-nic.info/contents/**education**/.../22.**pdf**

-خالد بن محمد حمدان العتيبي. استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة
faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=46270

محمد غربي. تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي.
www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles.../article_02.**pdf**

- معين السيد. حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية...*eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/.../04/64*

- عبد الغني عماد. الثقافة والعولمة والتقانة. www.tourathtripoli.org

التكنولوجيا والعولمة. www.**globalization**101.org

. عبد القادر بن عبد الله المنتوخ. مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة .*kbe.cbe-qu.edu.sa/download/6.pd* .

مواقع الانترنت بالغة الفرنسية.

-C. Conti. Mondialisation et enseignement universitaire : grisaille ou ciel azur.*mecara.fpms.ac.be/homepages/mondialisationetuniversite.pdf*

- Jandhyala B.G. Tilak . Marchandisation de l'enseignement supérieur : l'impact de l'Accord général sur le commerce des services (AGCS . *.unesdoc.unesco.org/images/0021/002149/214997F.pdf*

Véronique Brouillette. Nicole Fortin .La mondialisation néolibérale et l'enseignement supérieur. Janvier 2004.
fec.csq.qc.net/fileadmin/user_upload/FEC/Dossiers/d11373.pdf

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com